

ملخص المخرجات الخاصة بملتقى الوطني الليبي ببني وليد

تم افتتاح الملتقى الوطني بمدينة بني وليد بتاريخ 23 يوليو 2018م بمدرج كلية التقنية الإلكترونية بني وليد بحضور شخصيات من المجلس الاجتماعي لقبائل ورفلة وأعيان المدينة والمجلس المحلي وعدد من مؤسسات المجتمع المدني والاتحادات الطلابية بكليات بني وليد.

تقدم السيد سالم معتوق مندوب عن اتحاد طلبة ليبيا بكلمة رحّب فيها بالحضور، وبالضيوف عن مركز الحوار الإنساني، وبالتعاون مع المبعوث الأممي السيد غسان سلامة لعقد ملتقيات داخل كل المدن الليبية.

كما تقدّم [كلّ من] المجلس المحلي والاتحادات الطلابية وأعيان ومشائخ المدينة ومؤسسات المجتمع المدني [بكلمات تركّزت] على الإسراع في المصالحة الوطنية الحقيقية [المتمثلة] في حوار وطني ليبي ليبي داخل تراب الوطن.

[واعتبروا] المصالحة خطوة لعودة الاستقرار داخل ليبيا وذلك باعتماد الدستور وتفعيل القضاء الليبي النزيه.

[كما] تمّت مناقشة المحاور المطروحة بشكل عامّ والتحقّظ على المحور الأول. [و] تمّ الاتفاق بين الحضور على إعداد مذكرة شاملة تحوي كلّ التساؤلات حول جميع المحاور من قبل جهات مسؤولة بالمدينة.

بعض نقاط الحوار:

- تعرضت مدينة بني وليد لحربين خلال عام 2011 و 2012 بقرار رقم 7 الذي وصفوه بالقرار الظالم [لما] كان [له من] الأثر البالغ من الناحية الاجتماعية والسياسية. ومع ذلك قامت مدينة بني وليد بالانخراط ضمن برنامج المصالحة بين كافة المدن الليبية. [و] يذكر أنّ مدينة بني وليد قدّمت عدد[1] من الشهداء في سبيل المصالحة الوطنية ولا تزال [تسعى] إلى لمّ الشمل.
- قرار رقم 7 تم إعدامه من قبل مجلس النواب سنة 2017 وأصبح لا شرعية له و[لكلّ] ما ترتّب عليه.
- صدر قرار مجلس النواب رقم 15 لسنة 2017 بشأن القرار رقم 7 المرفقة صورة معه.
- مطلوب تفعيل القرار رقم 15 [المتعلّق بـ] جبر الضّرر [وإجراء] تحقيق محليّ و دوليّ.
- مطلوب إحاطة من السيد غسان سلامة بشأن قرار رقم 15 [ومتابعة] التنفيذ [عبر] مجلس الأمن .
- جبر الضرر والكشف عن المسجونين والمفقودين وفتح السّجون وترك القضاء [يأخذ] مجراه.
- التعويض العادل المادي والمعنوي [يبين كلّ المدن].
- إلغاء قانون العزل السياسي.
- اعتماد الدستور وتفعيل القضاء.
- التصويت على الدستور.
- توفير الأمن و اعتماد لجان [ذات مصداقية].

- إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية لعلها تكون المخرج من الأزمة. ونراها [أمرًا ضروريًا] نظراً لتهالك الأجسام الموجودة ومحاولة إطالة الأزمة لمصالحها الخاصة.
- في نفس الوقت ترى بني وليد ان إقامة الدولة لا تتم الا بأحترام المؤسسة العسكرية وفك سلاح الميليشيات ودمج ما تنطبق عليه شروط في المؤسسة العسكرية.
- إخراج ما صدر عن مجلس النوب من قوانين منها قانون العفو العام و اطلاق سراح المساجين.
- إخراج القرارات التشريعية الصادرة من مجلس النواب باعتباره الجهة المنتخبة والتشريعية منها استبدال محافظ مصرف ليبيا المركزي الذي أصبح [بمثابة ناقوس] الخطر الذي يسبب الفرقة والانقسام.
- رفض التقسيم (الفيدرالية).
- [تأجيل] كلّ الخلافات القبلية والصّراعات [إلى ما] بعد قيام الدولة.
- تفعيل قانون إعطاء الصّلاحيات للبلديات [ودعم اللامركزية].
- المشاريع المركزية والعلاقات الدولية.
- [إبراز] كلّ جهة واختصاصاتها، ومنح [البلديات في اتّخاذ] الإجراءات حيث أنّها تعتبر أقرب لاحتياجات المواطن.
- [معالجة] عملية الإقصاء الممنهجة على مدينة بني وليد حيث تمّ استبعاد العديد من الخبرات داخل مرافق الدولة (الكهرباء - مؤسسة النفط - التعليم وغيرها من [ال]مؤسسات بالدولة).
- [تقديم] الدستور قبل الانتخابات نظرا للتداخل في الاختصاصات.
- [وقف] التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الداخلي.
- [شرح؟؟؟] [ال]اتهامات [ال]متكررة [ضدّ] الأمم المتحدة وعدم المصادقية في حلّ الأزمة.
- [شرح] تعامل الأمم [المتّحدة] مع وسطاء من مدن أخرى [بشأن] بني وليد [وعدم] التواصل مباشرة مع مؤسسات المجتمع المدني بالمدينة.